معايير الأمن الغذائي المستدام في السياسات العمومية الجزائرية
بين الواقع والمأمول

Criteria for sustainable food security in Algerian public policies
Between reality and aspiration

تشانتشان منال * [1]

[1] جامعة البليدة 2 لونيسي علي، البريد المهني: z.benkhadra@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 10 /2023/10 تاريخ القبول: 2023/11/20 تاريخ النشر: 2023/12/12

ملخص:

يعتبر الامن الغذائي من المواضيع الهامة في الوقت الراهن، وذلك بالتركيز على مؤشرات الأمن الغذائي المستدام والذي يعتبر من أهم القضايا الإستراتيجية التي تهتم بضمان توفير كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي للسكان بطريقة مستدامة ومستقرة، من خلال التركيز على أهم المؤشرات، إذ شهد في الجزائر عدة تقلبات وتحديات بالإضافة إلى السياسات التي اتبعتها الجزائر وتركيزها على الجانب الزراعي الذي يخدم تحقيق الأمن الغذائي المستدام؛ فكل إنسان له الحق في غذاء صحي، وغذائي، وبكمية كافية. وأن نظافة المواد الغذائية وسلامتها ضرورية لترقية الصحة ولقضاء على المجاعة وتحقيق الأمن الصحي الغذائي المستدام. إذ يعد من أهم الحقوق الأساسية للإنسان، التي شغلت الفكر الإنساني منذ أزل بعيد لإرتباطه بجوانب أمنية متعددة من حياته منها: الأمن الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي؛ ويعد عاملا أساسيا من عوامل الاستقرار. فهو يواجه تحديات كبيرة في ظل التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية خاصة في المجال الزراعي رغم الجهود الدولية والوطنية المبذولة في تحقيقه. وقد أصبح الأمن الغذائي من المفاهيم الجديدة التي أصبحت أكثر تداولا في مجال الدراسات الاقتصادية والبيئية، نظرا لتدخل عوامل كثيرة أهمها تأثير الأزمة الاقتصادية وتقلب الأسعار على اتاحة الغذاء من جهة وتأثير التغيرات المناخية في استدامة الغذاء من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي المستدام، الاستدامة، استقرار الغذاء، الحق في الغذاء، استراتيجيات الأمن الغذائي.

Abstract:

Food security is an important topic at the present time, focusing on indicators of sustainable food security, which is one of the most important strategic issues to ensure that adequate quantities of healthy and nutritious food are provided to the population in a sustainable and stable manner. By focusing on the most important indicators, Algeria has witnessed several fluctuations and challenges in addition to Algeria's policies and its focus on the agricultural aspect that serves sustainable food security.

Everyone has the right to healthy, nutritious and sufficient food. Food hygiene and safety were essential for health promotion, famine eradication and sustainable food health security. It is one of human beings' most fundamental rights, which has long preoccupied human thought in relation to multiple aspects of his life: social, economic and environmental security. It is a key stabilizing factor. It faces significant challenges in the context of environmental, social and economic challenges, especially in the agricultural sphere, despite international and national efforts to achieve it. Food security has become one of the new

concepts that has become more prevalent in economic and environmental studies, given the intervention of many factors, the most important of which is the impact of the economic crisis and price volatility on food availability and the impact of climate changes on food sustainability.

Keywords: sustainable food security, sustainability, food stability, the right to food, food security strategies .

***(1) تشانتشان منال**

مقدمة:

يحظى الأمن الغذائي باهتمام معظم الدول النامية خاصة ذات الدخول المنخفضة، وذلك من أجل ضمان مستوى مرتفع من الأمن الغذائي للأفراد، وبالتالي تجنب أزمات ومجاعات غذائية. و وصول كل فئات المجتمع إلى غذاء صحي متوازن بشكل كافي ومستدام يوافق بين متطلبات العيش الكريم والسلامة الصحية للغذاء، وذلك ضمن جهود تحقيق الأمن الغذائي المستدام من دون استنفاذ الموارد الطبيعية، وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز في أمنها الغذائي، وخلال الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام بمشكلة الأمن الغذائي بعدما أصبح الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج أحد السمات البارزة للاقتصاد الجزائري، مما يزيد من حجم تبعيتها للخارج، وهذا يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد الجزائري. لذا وجب العمل على القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

هذا الوضع يحتم على الدول النامية على ايجاد حلول ومعايير وسياسات لمواجهة مشكلة التبعية الغذائية وتحقيق التنمية المستدامة.

أ. إشكالية الدراسة:

تكتسي مسألة ضمان الأمن الغذائي في كل الظروف ومنذ الاستقلال أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، وهي تعتبر من الدول الغنية بالموارد البشرية والطبيعة، كما سخرت الدولة بإرادة واضحة الإمكانيات المادية والمالية اللازمة لتحقيقه. تبرز ملامح إشكالية هاته الورقة العلمية في محاولة تقييم حالة الأمن الغذائي في الجزائر ضمن محاوره الأربعة: الوفرة، القدرة على الحصول، الاستقرار والاستخدام.

ويمكن تلخيصها في التساؤل التالي: ما هي السياسات الفعالة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

ب.أهداف الدراسة:

نرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة تقديم تقييم موضوعي لحالة الأمن الغذائي في الجزائر – وكيفية تقديم الحلول والمقترحات لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ج.منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وما انبثق عنها من تساؤلات وفرضيات، اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي في جمع البيانات والمعلومات المساعدة على وصف متغيرات الدراسة، ومن ثم التحليل الدقيق لها بعد تنظيمها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدالة والمغرى بالنسبة للدراسة .

ولمعالجة هذه الاشكالية سنستعرض العناصر التالية:

- مفهوم وأهمية الأمن الغذائي.
- العوامل والأسباب المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر.
- السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي المستدام :

ظهر الأمن الغذائي كأحد أبعاد الأمن الإنساني في مجال العلاقات الدولية بشكل رسمي في تقرير التنمية البشرية. ومع ذلك، كانت هناك مؤشرات على ظهور هذا المفهوم قبل صدور التقرير، حيث اعتمدته العديد من المدارس الأمنية. في عام 1994، تناول تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متطلبات الأمن الإنساني وحدد سبعة تهديدات رئيسية، مرتبة من الأقل إلى الأكثر تأثيرًا، وهي: الغذاء، الصحة، الأمان الشخصي، الاقتصاد، الأمن السياسي، والأمن البيئي. منذ ذلك الحين، أصبحت قضايا حقوق الإنسان جزءًا من المناقشات المتعلقة بالأمن الغذائي في إطار أوسع للأمن الاجتماعي[1].

يمثل الأمن الغذائي قضية تتراوح من المستوى الفردي إلى المستوى العالمي، حيث يُعتبر مسألة شخصية. ومع ذلك، غالبًا ما تتعامل السياسات مع هذه القضية على المستوى الوطني، ويتم قياسها (في أفضل الأحوال) على مستوى الأسرة لتلبية تفضيلات الغذاء. يُعتبر الأمن الغذائي بناءً تشغيليًا متعدد الأبعاد والأوجه، حيث تم تطوير أكثر من 200 تعريف له بحلول عام 1993، مما يعكس بوضوح أن الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي كانت غالبًا ما تكون محددة للسياق وتعتمد على وجهات نظر متعددة.

يعتبر الأمن الغذائي المستدام مصطلحا حديثا حيث شاع استخدامه في الدول النامية التي عرفت نقصا كبيرا في حجم الانتاج ومستوى المخزون الغذائي، ويرتبط الأمن الغذائي وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، وهو يعد من الضروريات التي تسعى الدولي إلى تحقيقها ،في سبيل توفير الاحتياجات الغذائية لشعوبها وتحقيق التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على قسط الأجيال القادمة فيما يعرف بالأمن الغذائي المستدام. كما يوجد عدة تعاريف للأمن الغذائي حسب نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي، ويمكن تلخيص هذه التعاريف كما يلي:

تتباين تعريفات الأمن الغذائي بناءً على نتائج الأمن الغذائي، فهي تلعب دورًا مهمًا في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات. بإعتبار أن العمليات التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة تعتبر أيضًا ذات أهمية كبيرة. لذلك، تتضمن معظم التعريفات الحالية للأمن الغذائي إشارات إلى كل من العمليات والنتائج. ففي عام 2020، شهد مستوى الجوع ارتفاعًا ملحوظًا نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19، حيث زاد معدل انتشار نقص التغذية من 8.4% إلى حوالي 9.9% خلال عام واحد، مما يزيد من صعوبة مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030[2].

1. التعريف الأول:

الأمن الغذائي عبارة عن الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا حسب قدرة الدولة على توفير احتياجات جميع الأفراد من السلع والمواد الغذائية من خلال الانتاج المحلي.

حسب هذا التعريف نلاحظ ضرورة توفير احتياجات جميع الأفراد من الغذاء لإشباع حاجاتهم الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، ويوجه لهذا التعريف الانتقادات التالية:

يعتبر هذا التعريف مرادفا للاكتفاء الذاتي إلا أنه يوجد فرق شاسع بينهما، بحيث يعتمد الاكتفاء الذاتي على الانتاج المحلي دون الاستيراد، بينما يهتم الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير الغذاء اللازم سواء عن طريق الانتاج المحلي أو الاستيراد.

2.التعريف الثاني:

إن الأمن الغذائي عبارة على ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع خلال أي فترة من الزمن. يعتبر هذا التعريف السابق نسبي بحيث يرتبط الأمن الغذائي بضمان استمرار تدفق المستوى الاستهلاكي المعتاد من الغذاء، والذي يختلف من مجتمع لاخر حسب درجة التقدم والتخلف.

ويمكن أن نقول أن الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد من الخارج ، أي يجب على الغذاء أن يكون متوفر لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن حياة صحية.

3.العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وأسباب العجز الغذائي في الجزائر:

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي دولة ، يعتبر مسألة محورية لا يجب تركها للعوامل الخارجية والظروف المتغيرة للتحكم فيها ، وإنما يجب وبكل جدية السعي إلى ضمان إكتفاء ذاتي للحدج من مشاكل الفقر والمجاعة وتحديد الأسباب وراء العجز الغذائي.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود عوامل تعبر عن هذا الوضع وهناك عدة عوامل تتحكم في بناء المخزون الاستراتيجي من الغذاء وسنحاول إبرازها من خلال ما يلي:

1.العوامل الطبيعية:

إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تهددها عدة عوامل طبيعية تؤثر على حجمها على المدى المتوسط والطويل، ويشمل هذه العوامل بصفة أساسية ما يلي:

- إنخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، فقد بلغت المساحة المزروعة سنة 1995 . 26 ألف هكتار ، وفي ظرف 05 سنوات ازدادت المساحة لتصل سنة 2000 إلى 82 ألف هكتار لتبلغ سنة 2014 إلى 86 ألف هكتار ، نلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة وتوسع في المساحات الصالحة للزراعة مقارنة مع السنوات الأولى.[3]
- عدم كفاية مصدر المياه حيث أن معظم الأراضي الزراعية في الجزائر لا تخضع للسقي المنتظم وهذا راجع إلى مشكلو توفر المياه.
- إعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام لاخر.[4]

2.العوامل السياسية:

هناك عدة عقبات تواجه الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي للدول وخاصة ما حدث في بعض البلدان العربية ، مثال ذلك الجزائر وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية إلا أن الاستعمار الذي تعرضت له وما نتج عنه من مخلفات أبعدها من التفكير في التنمية الزراعية فالأحداث السياسية التي تحدث في الدولة سيؤثر بشكل كبير جدا على وضعها الغذائي.

3.العوامل المالية والمادية:

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة جدا، وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي[5].

_ثالثا: أسباب العجز الغذائي في الجزائر

إن نقص الغذاء يتأثر بالعامل الاقتصادي والاجتماعي وأدائهما في صورتهما الكاملة، وليس فقط بالإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية، ومن المهم أن نعي مظاهر التكافل والاعتماد المتبادل بين المجالي الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن إرجاع أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر إلى الأسباب التالية:

1. الأسباب الديمغرافية:

تكتسي الدراسات السكانية طابعا متميزا بالنظر إلى أهميتها، من الوجهة النظرية والعلمية باعتبارها المؤشر الرئيسي لمعرفة حاجيات المجتمع المادية، كالصحة والتعليم والمرافق الثقافية والرياضية وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها[6].

حيث يعتبر إرتفاع عدد السكان وتحسن مستوى الدخل والمعيشة من العوامل الأساسية لإرتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية، والجزائر على غرار دول العالم النامية تعاني من هذه الأسباب، وتعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وتوزيعه الجغرافي من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل باحتياجات السكان وتجدر الإشارة أنه بلغ عدد سكان الجزائر 44،6 مليون نسمة 2022 وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى حوالي 44 مليون نسمة سنة 2030 وستترتب عن هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحدي كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة[7].

2. الأسباب التنظيمية:

لطالما سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة وذلك بالعمل على تطوير الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتحسين مستوى دخل الأفراد ورفع مستوى التشغيل ولتحقيق ذلك ركزت إهتماماتها على الصناعات المنتجة لدرجة الأولى على اعتبار أن التنمية الصناعية ستؤدي إلى تحديث القطاع الزراعي وإحداث تطوير إجتماعي وثقافي، إلا أنها لم توقف في تطوير القطاع الزراعي نظر لإنخفاض مستوى الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وإزدياد التبعية للعالم الخارجي خاصة في الموارد الغذائية الأساسية.

3. السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

لقد تزايد في الاونة الأخيرة الإهتمام بمشكلة الغذاء في الجزائر، نظرا للتزايد الملحوظ في عدد السكان وما يتطلبه من الزيادة في الانتاج لسد الفجوة الغذائية ،وهذا ما جعل الدولة تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية مما زاد من حجم تبعيتها للخارج، وتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدولة، وللحد من هذه الأزمة الغذائية تسعى جاهدة إلى القضاء التدريجي على العجز الغذائي وتحسين إمداداتها الغذائية .

4. السياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الاجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولتحقيق أقصى درجة من الإكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات [8]، ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب على الدولة مساعدة المزارعين وتزويدهم بالإمكانيات للتغلب على المعوقات التي تعترضهم ،والنجاح في تحقيق هذه الأهداف قد يعني النجاح في تحقيق الأمن الغذائي ونحن من هنا سنحاول إتباع مسار السياسة الزراعية للجزائر وبكل ما أجادت به لتحقيق الهدف الأساسي لها وهو الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

5. مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر:

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الإحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنموية للبلاد، ويتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه[9].

أ. الموارد الطبيعية:

تستخدم الموارد الطبيعية من قبل الأنسان بطرق مختلفة فهناك الإستخدام المباشر الذي يتمثل في إستخدام الماء والأراضي أو الإستخدام الغير المباشر الذي يتمثل في إستخدام الغذاء الناتج عن الماء وغيرها[10].

ب.الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية المصدر الأول والأساسي لوجود الغذاء في الجزائر حيث جاء في نص المادة 01 من القانون 87-19 أن هذا القانون يهدف إلى تحديد قواعد إستغلال الأراضي الزراعية المحددة بموجب المادة 19 من القانون 84-16 المؤرخ في 30 يونيو 1984 وتحقيق المنتجين وواجباتهم[11]. حيث من خلال نص المادة أن المشرع الجزائري أعنى القطاع الزراعي أهمية بالغة، كونه يعتبر مورد طبيعي يتميز بالندرة، مقارنة بالاحتياجات الغذائية لسكان الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة في ظل التزايد السكاني الذي عرفته، ضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من الأراضي هي أراضي صحراوية غير قابلة للزراعة.

ج.الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية:

تعتبر الزراعة المصدر الأول والأساسي للغذاء ومنه ضرورة منح للتربة رعاية خاصة لتعزيز الغذاء الصحي ونظم التغذية الصحية، ومنه ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يعد أساس تحقيق التنمية المستدامة نظرا لدوره في تحقيق الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومساهمته في الابقاء على الموارد على المدى الطويل[12]. وأكدت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في تقريرها الصادر سنة 1987 على أن الأمن الغذائي المستدام يقتضي الاعتماد على موارد طبيعية منتجة ومتواصلة.

ووفقا لمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية فإن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي يقتضي على الدول ومختلف الهيئات فيها ضرورة إعمال مجموعة من الشروط من خلال النصوص القانونية واللوائح لتنفيذ برنامج الاستخدام المستدام وتكمن في:

- تقيد مديري ومستخدمي استعمال مكونات التنوع البيولوجي بطريقة تبقي على العمليات الايكولوجية.
- كفالة الحكومات لسياسة الاستعمالات المستدامة.
- توفير المنتجات البيولوجية والايكولوجية لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- اعتماد القرارات الإدارية لسياسات الإدارة المستدامة[13].

د.الموارد البشرية:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساس في إنتاجها الزراعي على العنصر البشري ،نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكانة بعض العمليات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسات التشغيل بالجزائر[14].

هـ.الثروة الحيوانية:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الإستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن إستعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج[15].

و.اعتماد ممارسات الانتاج المستدام:

ركزت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية على ضرورة تكثيف الجهود على زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال الاستناد على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرف النتاج المستدام عللى أنه: التطبيق المستمر لإستراتيجية متكاملة لوقاية البيئة على العمليات والنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة والحد من المخاطر التي يتعرض لها الانسان والبيئة[16].

ووفقا للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة تقوم فكرة الإنتاج المستدام على استخدام أساليب الانتاج الصديقة للبيئة لتحقيق الادارة المستدامة للموارد الطبيعية وفقا للخطة المسطرة لسنة **2030**. وخاصة التحول نحو الاستهلاك والانتاج المستدامين في النظام الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام .ويتحقق الانتاج المستدام باستخدام المنتجات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للفرد مع التقليل إلى أدنى حد الموارد الطبيعية والمواد السامة لتجنيب احتياجات الأجيال المقبلة للخطر.

ز.مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي:

تشكل الصناعات الغذائية ذلك الفرع الصناعي الذي يهتم بتحويل الخامات النباتية والحيوانية من شكلها ا ألأصلي إلى الشكل الذي يسمح بإستخدامها خارج موسم إستهلاكها مع الحفاظ على المواصفات الصحية والحيوية بإعتماد على العلوم والتقنيات الحديثة[17].

رابعا: خصائص الصناعات الغذائية:

تتمتع الصناعات الغذائية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- التنوع والتزايد السريع لأعداد السلع النتجة وتفرعها إلى عشرات الاالاف من الأصناف وهذا التنوع يتطلب أيضا تغييرا في الشكل أو استعمال مواد جديدة[18].
- إرتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطة وغيرهما.
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسة الغذائية.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة(الأسعار، الاعلانات ، الأسماء التجارية، عبوات الأغلفة التجارية)[19].

ثامنا: مرتكزات الأمن الغذائي وأنواعه:

انّ الأمن الغذائي المستدام لبلد معيّن هو" أحد المكوّنات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كلّ صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع مستلزمات انتهاجها سواء أكانت تصديرا أو استيرادا"[20]حيث يرتكز الأمن الغذائي على 04 مرتكزات حددتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الفاو وهي:

1.توفر الغذاء:

يلعب هذا العنصر دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي ويتعلق أساسا بالمعروض من المواد الغذائية من خلال قياس مستوى الإنتاج الغذائي المحلي ومستوى المخزون والنشاط التجاري، وينبغي أن يكون كافيا من حيث الكمية والنوعية.

2.الحصول على الغذاء:

يقاس بمدى القدرة على الاستجابة لحجم الطلب على الغذاء، فلا يكفي توفر الغذاء بشكل أمن لكن يجب أن يكون الحصول عليه والوصول إليه امنا للأفراد والأسر.[21]

أ.الاستقرار: يقصد به امكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات بدون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة سواء موسمية أو دورية.

ب.الانتفاع: يقصد به نتائج استخدام الأغذية والذي يتوقف على جودتها ونوعه، ويقاس ذلك من خلال مؤشر نقص التغذية عند الأطفال دون خمس سنوات و التي تظهر في صورة الهزل والتقزم ونقص الوزن، والمؤشر الثاني يتعلق بنوعية الأغذية وشروط الصحة والنظافة وكيفيات الاستخدام المتاحة بالشكل الفعال.[22]

الخـاتمة:

أصبح العجز الغذائي مشكلة اقتصادية واجتماعية وله أبعاد سياسية تتعلق بلأمن الوطني ،حيث أن زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الأسواق العالمية يعرض الدولة إلى مخاطر عديدة بحيث أصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا يستخدم للضغط على الدول المستوردة وفرض شروط وتنازلات سياسية ، مما يقتضي تبني لإستراتيجية شاملة لتنمية زراعية تعمل على تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي وتقليص حجم الواردات الغذائية. في هذا المجال نقترح التوصيات التالية:

- توجيه اهتمام أكبر للقطاعات الزراعية من خلال زيادة حجم الغنفاق الاستثماري العام الموجه للزراعة والريف.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي، وخلق مناخ استثماري ملائم لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة.

- توفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة، ودعم سعر الفائدة على القروض الزراعية، وفصل التمويل الزراعي عن التميل التجاري لخصوصية القطاع الزراعي.
- تبني سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المزارعين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة كالبذور المحسنة والأسمدة الكيمياوية والمبيدات والمعدات.
- ضرورة تبني استراتيجية لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الإكتفاء الذاتي في إطار التعاون العربي.
- ضرورة إندماج القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ومساهمته الفعالة في النمو الاقتصادي.
- تحسين الانتاجية والفعالية الاقتصادية في قطاع الفلاحة ومواكبة التنافس الدولي

التهميش والإحالات:

[1] حمود صبرينة ،الامن الغذائي المستدام : دراسة في المفهوم والمهددات ، المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 7, العدد 1, ، 2023، ص 787.

[2] حمود صبرينة ، المرجع السابق، ص 790.

[3] فتيحة ليبري ، كمال الدين بن عبسى ، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفقرة) 1995-2015(، مجلة اقتصاديات تشمل إفريقيا، جامعة فرحات عباس ،سطيف، العدد 19، 2018، ص 139.

[4] زكرياء يوب ، كريمة ملال، السياسة الزراعية الأمن الغذائي في الجزائر ،200-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر

[5] زكرياء يوب ، كريمة ملال ،المرجع السابق، ص 16.

[6] مفيد زنون، اقتصادات السكان، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص 09.

[7]عدالة العجال، سهيلة الشيخاوي، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018.

[8] إبتسام حاوشين، السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الغدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة ، العدد السادس، ص ص ، 102-103.

[9] كهينة مولاي ، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر ،200-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2017-2016.

[10] مصطفى يوسف كافي ، اقتصاديات الموارد المائية، دون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2017، ص 13

[11] المادة 01 من القانون 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408، الموافق ل 08 ديسمبر 1997، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.

[12] لجنة الأمن الغذائي العالمي، مؤشرات أساسية مقترحة لرصد الأمن الغذائي، الدورة السادسة والعشرون، روما.ص 12-29.

[13] مستخرج من مذكرة الأمين التنفيذي عن استعمال المستدام، التي أعدت للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

[14] ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي لمحرك التنمية الاقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أحمد بوقرة،بومرداس، الملقى يوم 24-25 ماي ،2017 ص 4.

[15] مروان بدلال، نسيمة بدراية، القطاع الزراعي في الجزائر وإشكابة الدعم في ظل النظام التجاري متعددج الأطراف ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج 2019-2020، ص 23.

[16] صلاح الحجاز، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة،2003، ص 71

[17] كريمة مراد ، سكينة بن حمودة، اليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2016، مجلة المنهل الإقتصادي جامعة الشهيد لخضر، الوادي، المجلد 4 ، العدد2،2021 ص 461.

[18] منصف شرفي ، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كالية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة ، المجلد 21، العدد 4 ،2021 ص 682.

[19] حسينة مهدي ، حاج بن زيدان ، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية ،جامعة مستغانم، المجلد 3 ، العدد1، جوان 2019، ص 124.

[20] حمود صبرينة ، المرجع السابق، ص 795.

[21] – أحمد السرحان حسين وباسم عبد الأمير حسين) 2017(انعدام الأمن الغذائي – الأسباب وسبل المعالجة)القارة الافريقية(- مجلة جامعة كربلاء العلمية-15)04(.

[22] – بن عيادة فريدة ومكيد علي) 2018(واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. مجلة البحوث والدراسات العلمية-12)01(.

قائمة المراجع:

المقالات:

- فتيحة ليبري ، كمال الدين بن عبسى ، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفقرة) 1995-2015(، مجلة اقتصاديات تشمل إفريقيا، جامعة فرحات عباس ،سطيف، العدد 19، 2018، ص 139.
- في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،2016-2017.

- مفيد زنون، اقتصادات السكان، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،الأردن،2011، ص 09.
- عدالة العجال، سهيلة الشيخاوي، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية، مجلة الباحث الاقتصادي ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم 2018.
- إبتسام حاوشين، السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي ،مجلة الغدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة ، العدد السادس، ص ص ، 102-
- .103

- مصطفى يوسف كافي ، اقتصاديات الموارد المائية، دون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2017، ص 13.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي، مؤشرات أساسية مقترحة لرصد الأمن الغذائي، الدورة السادسة والعشرون، روما.ص 12-29.

- مستخرج من مذكرة الأمين التنفيذي عن استعمال المستدام، التي أعدت للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.
- ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي لمحرك التنمية الاقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الملقى يوم 24-25 ماي ،2017 ص 4.
- صلاح الحجاز، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ،القاهرة،2003، ص 71.
- كريمة مراد ، سكينة بن حمودة، اليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2016، مجلة المنهل الإقتصادي جامعة الشهيد لخضر ،الوادي، المجلد 4، العدد2،2021 ص 461.
- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كالية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة ، المجلد 21، العدد، 2021 ص 682.
- حسينة مهدي ، حاج بن زيدان ، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، جامعة مستغانم ،المجلد 3 ، العدد1، جوان 2019، ص 124
- حمود صبرينة ،الامن الغذائي المستدام : دراسة في المفهوم والمهددات ، المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 7, العدد 1, 2023، الصفحة 783-810،

المذكرات:

- مروان بدلال، نسيمة بدراية، القطاع الزراعي في الجزائر وإشكابة الدعم في ظل النظام التجاري متعددج الأطراف، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج 2019-2020، ص 23.
- زكرياء يوب ، كريمة ملال، السياسة الزراعية الأمن الغذائي في الجزائر،2000-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر.
- كهينة مولاي، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر ،200-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2016-2017

القوانين والنصوص التشريعية-

- القانون 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408، الموافق ل 08 ديسمبر 1997، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50.